



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الموصل / كلية الآداب  
مجلة آداب الرافدين

# مَجَلَّةُ

# آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد الواحد والتسعون / السنة الثانية والخمسون

جمادى الأولى - ١٤٤٤ هـ / كانون الأول ٨/١٢/٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: [radab.mosuljournals@gmail.com](mailto:radab.mosuljournals@gmail.com)

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



# المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية  
باللغة العربية واللغات الأجنبية

العدد: الواحد والتسعون السنة: الثانية والخمسون / جمادى الأولى - ١٤٤٤هـ / كانون الأول ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقويم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

## قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيّة أو فرضيّات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتّبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّات فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

# المحتويات

الصفحة	العنوان
<b>بحوث اللغة العربية</b>	
٢٤ - ١	الشواهد القرآنية في التوجيه اللغوي للقراءات عند الدمياطي (ت ١١١٧هـ) في كتابه: (إتحاف فضلاء البشر) - دراسة تحليلية - كلاله أحمد كلالتي و عبد الستار فاضل خضر
٤٨ - ٢٥	التوظيف القرآني للإنسان في ديوان ( سماء لا تُعنون غيمها ) دراسة دلالية أسامة أنور عبد الكريم دبان و محمد محمود سعيد
٧٤ - ٤٩	إعراب (لا إله إلا الله محمد رسول الله) للشيخ محمد قناوي من علماء القرن الثاني عشر من الهجرة تحقيق ودراسة صلاح الدين سليم محمد أحمد
١١٠ - ٧٥	منهج ابن آدم البالكي (ت ١٢٣٧هـ) في كتابه: مصباح الخافية في شرح نظم الكافية ومصادره ودواعي تحقيق كتابه مع تحقيق نثفة من باب تنازع العوامل دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد
١٣٦ - ١١١	الاستلزام الحوارى لدى غرايس دراسة لنماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهلي علاهاني صبري و عبدالله خليف خضير
١٥٤ - ١٣٧	إحلال الظاهر موضع ضمير الرفع المستتر دراسة نحوية دلالية في كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للنووي ٦٧٦هـ فاتن سالم محمود ورحاب جاسم العطوي
١٧٦ - ١٥٥	الاستلزام الحوارى في أساليب رواية (سر الشارد) لعبدالله عيسى السلامة زياد طارق الحاصود و أحمد عدنان حمدي
٢٠٤ - ١٧٧	الخوف من المكان في الشعر الأندلسي - القرن الخامس الهجري - رغدة بسمان الصائغ و فواز أحمد محمد صالح
٢٢٤ - ٢٠٥	قصيدة الومضة مقاربة في ديوان (قصب يسعى أن يكون نايًا) ديوالي حاجي جاسم
٢٤٠ - ٢٢٥	المفارقة في المجموعة القصصية (مغامرات سندباب) لأحمد جار الله ياسين غسان عزيز رشيد الطائي
٢٦٨ - ٢٤١	الخلاف في رسم الألف بين البصريين والكوفيين وأثره على المحدثين محمد صديق صالح
<b>بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية</b>	
٢٨٨ - ٢٦٩	الرتب العسكرية العليا في الدولة المملوكية بالاستناد الى كتاب (الوافي بالوفيات) للصفيدي (ت: ٧٦٤هـ/١٣٦٣م) نهال عبد الوهاب وناصر عبد الرزاق عبد الرحمن
٣١٠ - ٢٨٩	قانون الوثام المدني في الجزائر ١٩٩٥ محمد حسين دويل وسعد توفيق عزيز البزاز
٣٢٨ - ٣١١	شريط أوزو الحدودى والصراع الليبي - التشادي (١٩٧٣-١٩٩٨) أنسام أديب الضاحي و مجول محمد محمود

٣٥٠ - ٣٢٩	تجارة الحنطة في العراق العثماني ١٧٠٠- ١٩١٤ م غسان وليد مصطفى الجوادِي
٣٦٨ - ٣٥١	الواقع الاجتماعي للمرأة البدوية في العراق من خلال كتابات الرحالة في العهد العثماني سجى قحطان قبع
٣٨٤ - ٣٦٩	فتوة الحرافيش والزعار والعياق في مصر في عصر سلاطين المماليك وتأثيرهم في المجتمع شهم فالح حميد السلطان
<b>بحوث علم الاجتماع</b>	
٤٢٦ - ٣٨٥	العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة نموذج معاصر لجرائم الياقات البيضاء - دراسة اجتماعية تحليلية - أحمد عبد العزيز عبد العزيز
٤٥٠ - ٤٢٧	أسباب اختلال الامن الاقتصادي (الفقر انموذجاً) دراسة نظرية أميرة وحيدة خطّاب و شلال حميد سليمان
٤٧٨ - ٤٥١	دور الحكّمين في قضايا الشقاق حماية للأسرة من الطلاق دراسة وصفية تحليلية ميدانية على محاكم مدينة البيضاء وضواحيها عبد العاطي فرج علي الفقيه
<b>بحوث الفلسفة</b>	
٤٩٦ - ٤٧٩	العلية الغائبة في فلسفة ابن رشد سامي محمود إبراهيم
<b>بحوث الشريعة والتربية الإسلامية</b>	
٥٣٢ - ٤٩٧	أثر ضروي حفظ المال في الشريعة الإسلامية على أموال غير المسلمين فراس فياض يوسف
٥٨٠ - ٥٣٣	التعليل بالحاجة عند الفقهاء وتطبيقاتها في المعاملات المالية سعود أزهري عبدالله
<b>بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة</b>	
٦٠٢ - ٥٨١	التكسونومي الوجهي وتطبيقاته في محركات البحث للمواقع الإلكترونية في الجامعات العراقية : دراسة تحليلية عبد القادر أحمد علي الشعباني
<b>بحوث علم النفس وطرائق التدريس</b>	
٦٣٤ - ٦٠٣	السمات الشخصية لدى طلبة جامعة الموصل مكة نائير الدبوني وصبيحة ياسر مكطوف
<b>بحوث المخطوطات</b>	
٦٥٤ - ٦٣٥	الصورة الجمالية في المخطوط العربي مهدي محمد علي كصبان

## العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة نموذج معاصر لجرائم

### الياقات البيضاء

#### – دراسة اجتماعية تحليلية –

أحمد عبد العزيز عبد العزيز \*

تأريخ القبول: ٢٠٢١/١٢/١١

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/١٠/٢٦

#### المستخلص:

تتمحور هذه الدراسة التحليلية في توضيح التطورات الجديدة في الإجرام المعاصر ، ورصد الأسباب والعوامل المشجعة التي عززت العلاقة بين عصابات الجريمة المنظمة وتنظيمات الفساد الإداري والمالي في مختلف دول العالم المعاصر، ومن أبرزها العولمة والانفتاح التجاري بين مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن ظهور التقنيات الحديثة من نظم المعلومات والاتصالات الحديثة مثل الإنترنت، ناهيك عن انتشار النزعة المادية بين شعوب العالم ، وهذه العوامل شجعت على ظهور أنموذج معاصر من (جرائم الياقات البيضاء) التي تشمل على جرائم منظمة عابرة للقارات تتكون من تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع بعض الانظمة السياسية والاقتصادية الفاسدة في العالم ، مثل جرائم المخدرات والإتجار بالبشر وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال، واشتملت الدراسة على اربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للدراسة بينما تناولنا في المبحث الثاني عناصر العلاقة المشتركة بين الفساد والجريمة المنظمة، أمّا المبحث الثالث فقد ركّزنا الحديث فيه على تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة، في حين اشتمل المبحث الرابع على نتائج الدراسة وبعض التوصيات والمقترحات.

وكشفت نتائج الدراسة أنّ عصابات الجريمة المنظمة تعمل جاهدة على تحفيز الموظفين وكبار السياسيين ورجال الاقتصاد للانخراط في الفساد المنظم، الأمر الذي يسهم

\* أستاذ مساعد/قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل .

بانتشار أوسع لكل من الجريمتين، وتطور وتتنوع أساليب وأنماط تلك الجرائم، مما يشكل خطورة بالغة الأهمية على المستويين الدولي والوطني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

**الكلمات المفتاحية:** الجريمة، الاقتصاد، بشرية.

## المبحث الأول

### الإطار النظري للدراسة

#### أولاً/ مشكلة الدراسة:

عرفت البشرية الجريمة منذ الازل ، وذلك بأشكالها البسيطة والأولية التي تتركز على فعل إجرامي واحد أو عدة افعال إجرامية لإنجازها، لكن تطور المجتمعات البشرية وتعد نظم حياتها ومعاملاتها ولا سيما ما أفرزته المجتمعات الصناعية الحديثة من تشابك للمصالح الاقتصادية والتجارية ، تجاوزت الحدود الوطنية للدولة، فانقلبت الجريمة من البساطة والعفوية إلى التنظيم الدقيق الذي يتصف بالترتيب والإعداد الذي لم يعد محصوراً في مكان واحد ولا في مدينة واحدة ولا في دولة واحدة، ليصير تنظيم الجريمة ذا بعد دولي وذا مصالح متنوعة لمجموعة من الأفراد أو المنظمات أو العصابات ، وبدأت بذلك تشهد جرائم من نوع جديد هي الجرائم المنظمة التي تتجاوز المشروع الفردي بل ، وكل الصور التقليدية للجريمة وبدأت أيضاً تتسلح بالتقنيات الحديثة وترتبط بتحالفات مع المنظمات الإجرامية الأخرى مستغلة التنامي المتسارع في الأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية وطغيان العولمة، وانفتاح المجتمعات على بعضها بعضاً وتطور وسائل الاتصال والنقل ، فصار من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر مختلف دول العالم، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات ، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل اقترن تنامي معدلات الجريمة المنظمة بزيادة مطردة في ظاهرة الفساد بأشكاله المتنوعة ولاسيماً الفساد السياسي والمالي، وظهرت الكثير من التقارير والدلائل القانونية حول تورط مسؤولين وشخصيات سياسية وإدارية



بارزة في أنشطة إجرامية منظمة بدأت تنفسي وسط السلطات السياسية والقضائية وأجهزة تنفيذ القوانين والأمن والشرطة ، ومثل هذا الترابط بين الفساد والجريمة المنظمة جسدت في الواقع نماذج معاصرة لجرائم الياقات البيضاء (white collar crime) التي اشار اليها عالم الإجرام (دوين سذرلاند) . وتعني الجرائم المنظمة التي يرتكبها المسؤولون واصحاب الشركات والمكاتب المالية والإدارية الذين يتمتعون بسلطة ونفوذ عالٍ في المجتمع ، ويمتلكون الامكانيات المادية والصلاحيات الإدارية والقانونية التي تبعد التهم والملاحقة الأمنية والقانونية عنهم ، وهذا الأمر زاد من صعوبة مواجهة هذا النمط المستحدث من الجرائم ، وضاعف من مخاطرها واثارها السلبية على استقرار المجتمعات وامنها الاجتماعي ، ويقوض مؤسساتها الاقتصادية وانظمتها المالية وبيئتها السياسية، وجعل منها مشكلة تستحق الدراسة والتحليل.

### ثانياً/ أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في خطورة ظاهرة الفساد وعلاقته بالجريمة المنظمة ، وما تخلقه هذه العلاقة الشاذة بينهما على انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المجتمعات الانسانية كافة ، إذ صارت هذه الظاهرة تنال من مقدرات الأمم والشعوب ، وتقوض مؤسساتها الاقتصادية وانظمتها المالية ، بشكل يؤثر مباشرة في خطط التنمية ورفاهية المجتمعات ، ويقود إلى الفوضى وعدم الاستقرار في كثير من دول العالم ، ولاسيما النامية منها، ناهيك عن الفقر والتخلف الناتج عن فقدان الموارد الوطنية والمساعدات الدولية الموجهة للدول الأكثر فقراً ، التي يتم تهريبها وتجميدها في حسابات سرية يصعب استثمارها بشكل ايجابي فيما ينفع الإنسان، وخير مثال على خطورة هذه الظاهرة اقتصادياً ما اشارت اليه التقارير الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى أنّ العائدات السنوية للجريمة المنظمة العابرة للحدود تُقدر بـ (٥٠٠) مليارات دولار أمريكي ، وهي في معظمها ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وغسيل الأموال، والاتجار غير المشروع بالسلاح.<sup>(١)</sup>

(1 ) United Nations Office on Drugs and Crime . The Global Program Against Corruption: Anti – Corruption Toolkit . (3rd ed) Vienna, 2011.

بينما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في كونها تكشف الحقائق والمعلومات الخفية التي توضح العناصر المشتركة بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، التي تشجع العلاقة المتبادلة بين الظاهرتين فضلاً عن ان الدراسة توضح لنا أبرز المستجدات والتطورات التي طرأت على أساليب الفساد والجريمة المنظمة التي استفادت من حالة الانفتاح بين المجتمعات التي اوجدتها تكنولوجيا الاتصالات والإعلام واتفاقيات التجارة الدولية وانتشار الشركات العالمية العابرة للقارات على معظم دول العالم ولاسيما النامية منها ، وهذه الاوضاع الجديدة التي خلقتها العولمة جعلت من الصعوبة ملاحقة السرقات المالية الكبيرة وتداولها بين المفسدين وعصابات الإجرام المنظم، وهذا يقتضي ضرورة الاهتمام بهذه المسألة والتركيز على البحوث العلمية التي تستهدف نشر الوعي والثقافة الأمنية ضد الجريمة والفساد ، وتعميم المعرفة وتعزيز مقومات الشفافية وإصلاح وتطوير أجهزة العدالة الجنائية والأجهزة المختصة بمكافحة الجريمة وملاحقة المفسدين.<sup>(١)</sup>

### ثالثاً/ أهداف الدراسة:

نهدف بالدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- (١) تسليط الضوء على ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة وخصائصهما المميزة.
- (٢) توضيح كيفية تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة من اشكالها التقليدية إلى المعاصرة.
- (٣) تحليل العلاقة المتنامية والارتباط العضوي بين الجريمة المنظمة والفساد ، ضمن إطار نظري يجسد جرائم اصحاب الياقات البيضاء بشكل معاصر.
- (٤) العمل على بلورة حلول ومعالجات موضوعية لمواجهة تنامي معدلات الفساد والجريمة المنظمة في المجتمعات الانسانية ، فضلاً عن إيجاد ثقافة مجتمعية مناهضة لهما.

(١) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،

**رابعاً: منهجية الدراسة:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى البيانات والحقائق والتقارير الاقتصادية المتوفرة عن ظاهرة الفساد والجريمة المنظمة ، بجانب دراسة الادبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة. كذلك كان من الضروري اللجوء إلى المنهج التاريخي بتتبع بدايات العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة وتطور العلاقة بينهما عبر التاريخ وقراءة مستقبل هذه الظاهرة السلبية.

**خامساً/ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:**

**(١) الجريمة المنظمة:**

يُعرف (Conklin) الجريمة المنظمة ، بأنّها نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تركز جهودها في المقام الأوّل للكسب بوسائل غير مشروعة.<sup>(١)</sup> كذلك عرفت منظمة (الانتربول) الجريمة المنظمة بأنّها (مجموعة إجرامية لها هيكل تنظيمي، وغرضها الاساسي الحصول على المال بممارسة أنشطة غير مشروعة، أو هي اتفاق إجرامي بين أشخاص، لتحقيق غرض مشترك، عن طريق استخدام أناس آخرين ، أو أدوات أخرى ، تيسر لهم تحقيق أقصى أرباح ممكنة.<sup>(٢)</sup>

ويعدّ مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد للفترة من (١-٢) ايلول عام (١٩٧٥) ، اول مؤتمر دولي يضع تعريفاً للجريمة المنظمة ، إذ عرفها بأنّها (الجريمة التي تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً أو على مستوى نطاق واسع تنفذه مجموعات للمشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده ، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون ، وتتضمن جرائم ضد الأشخاص والجرائم المالية ، وتكون مرتبطة في معظم الأحيان بالفساد السياسي).<sup>(٣)</sup>

(1) Conklin E. John , Criminology , New York , Macmillan , 2004.

(٢) سناء خليل ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٤٤ ، العددان الاول والثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس يوليو ٢٠٠١ ، ص٥.

(٣) عادل عبد العال ، جرائم العنف وانماطها ووسائل الحد من انتشارها ، بحث مقدم للمؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والامن المنعقد في تونس للفترة من ٢٠ - ٢٢ ايلول ، ١٩٩٣ ، ص٥٦.

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

وقامت لجنة من رجال القضاء والأمن بدراسة ظاهرة الجريمة المنظمة في أمريكا خلال عام (١٩٨٧) ، وانتهت في تقريرها إلى تعريف (الجريمة المنظمة بأنها تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية ، ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام بالغ التعقيد والدقة ، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً وتقدماً ، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم تفرض احكاماً بالغة القسوة على من يخرج على قاموس الجماعة المنظمة، ويلتزم أفراد الجماعات الإجرامية المنظمة في أداء انشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة تعود عليهم بالأرباح الطائلة).<sup>(١)</sup>

كذلك عرف الدكتور (عادل عبد الجواد) الجريمة المنظمة بأنها (عبارة عن بناء منظم ، يجمع مجموعة من الأشخاص المحترفين ، ويضبط سلوكهم ثقافة فرعية ، ويؤدون نشاطهم بأسلوب منظم وبشكل مستمر ، ويعملون في أنشطة غير مشروعة وإجرامية ، ويتم التخطيط والتنفيذ للأنشطة الإجرامية في أكثر من دولة ، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد المالية والمادية).<sup>(٢)</sup>

وبالحلقة الدراسية الدولية المعنية بالجريمة المنظمة التي عقدت في مدينة سوزدال للمدة من (٢١ - ٢٥) أكتوبر عام (١٩٩١) ، قامت الدول الأوروبية بتعريف الجريمة المنظمة بأنها: (جماعة كبيرة نسبياً من كيانات إجرامية مستديمة وخاضعة للضبط ، وترتكب الجرائم من أجل الربح وتسعى إلى خلق نظام الاحتماء من الضوابط الاجتماعية بوسائل غير مشروعة مثل العنف والترويع والإفساد والسرقة على نطاق واسع).<sup>(٣)</sup>

(١) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، ص ٨١.

(٢) د. عادل عبد الجواد الكردي ، التعاون الامني العربي ومكافحة الاجرام عبر الوطني ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢.

(٣) د. عبد الرحيم صدقي ، الظاهرة الاجرامية ، مكتبة دار الثقافة العربية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٣.

نستنتج من التعاريف السابقة للجريمة المنظمة، أنّ من أبرز خصائص هذا النوع من الجرائم هي:

١. **التخطيط:** وهذا التخطيط لا يكون إلاّ بأناس مؤهلين في هذا المجال.
٢. **العمل المنظم:** من مجموعة أفراد يوحدون صفوفهم من أجل العمل في النشاط الإجرامي.
٣. **استمرارية النشاط الإجرامي:** إذ تحرص الجماعات الإجرامية على استمرار النشاط الإجرامي ، وتوسيع نطاقه بالعمل في إطار مؤسسي وذي بناء هرمي ، ولوائح تنظم العمل به.
٤. **استخدام العنف والترهيب والرشوة كوسائل لتحقيق الأهداف:** وذلك لترويع الآخرين وارهابهم وممارسة الضغوط عليهم للسيطرة وتحقيق ما ترمي الجماعة الإجرامية من أهداف إجرامية.
٥. **تحقيق الربح كهدف للأنشطة غير المشروعة:** إذ تهدف الجريمة المنظمة اساساً إلى تحقيق الربح المادي بوسائل غير مشروعة ، كما تعمل الجماعات الإجرامية على زيادة أرباحها عن طريق التحايل على دفع الضرائب والممارسات الاحتكارية للأعمال التجارية.
٦. **الاعتماد على الخلايا الطرفية في ارتكاب الجرائم ، للحفاظ على القيادات الإجرامية العليا من التعرض للمساءلة الجنائية.**
٧. **ان نشاط الجريمة المنظمة يتجاوز احياناً الإطار الوطني للدولة؛ إذ ترتكب اعمالها ضمن أكثر من دولة واحدة ، أو تترك نتائجها على مجموعة من الدول.**  
وعلى ضوء التعاريف والخصائص السابقة للجريمة المنظمة ، نضع تعريفاً اجرائياً لهذه الجريمة بأنّها (افعال جنائية مخالفة للقانون يرتكبها مجموعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي مندرج ، وتتميز بالتخطيط والمهارة والدقة في تنفيذ الجريمة ، ويعمل أفراد هذه المجموعة الإجرامية وفق نظام داخلي يحدد دور وواجبات كل واحد منهم ، ويكفل ولاءهم وطاعتهم لأوامر رئيس أو مجموعة رؤساء في التنظيم الإجرامي ، ويكون الهدف من وراء نشاطهم الإجرامي المنظم هو الحصول على الأرباح المالية الكبيرة مثل السطو على

البنوك وتجارة المخدرات ، وتستخدم المجموعة الإجرامية أساليب التهديد بالسلاح أو العنف أو الرشوة أو الابتزاز لتحقيق أهدافها الإجرامية).

## (٢) الفساد:

يعرف الفساد اصطلاحاً بأنه اختراق أو فعل أو تحريف سياسة المؤسسة الرسمية عن أهدافها المرسومة لها بحيث يؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة الناس بسياسة المؤسسة وتدني نظرتهم إليها وإلى عدم تصديقهم لتصريحاتها وقرارتها ، وهي تشكل أفة تنظيمية تنخر هيكلها من الداخل تعمل على تعطيلها وتخريبها فيما بعد.<sup>(١)</sup> ويعرف الفساد بموجب منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة.<sup>(٢)</sup>

وتفرق المنظمة الدولية للشفافية بين نوعين من الفساد هما:

- ١- الفساد بالقانون: وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات ، التي تُدفع فيها رشاوى للحصول على الافضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقاً للقانون.
- ٢- الفساد ضد القانون: وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.<sup>(٣)</sup>

وفي مفهوم الأمم المتحدة ، فإن الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية بالمصلحة العامة.<sup>(٤)</sup> فالفساد إذا جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة فحسب ، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد من التراكمات المادية والمعنوية غير الشرعية ، التي تؤثر في بنية المجتمع واقتصاده.

(١) د. معن خليل عمر ، التفكك الاجتماعي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٢.

(2) [www.transparency.org/layout](http://www.transparency.org/layout)

(٣) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ٤١.

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

ويعرف السيد علي شتا الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية ، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي.<sup>(١)</sup>

وهناك أنواع متعددة من الفساد متعارف عليها بين المفكرين والباحثين ، ومن ابرز هذه الأنواع:

(١) **الفساد الاخلاقي:** ويعني انحطاط القيم والمبادئ والاخلاق الحميدة واستبدالها بعبادات وقيم شاذة وغريبة عن القيم الوطنية، وينتج عن ذلك انتشار الدعارة والرذيلة والسلوكيات المخالفة للآداب العامة.<sup>(٢)</sup>

(٢) **الفساد الإداري:** هو اساءة استعمال الموظف للسلطة الحكومية التي يمتلكها من أجل الحصول على منافع ومكاسب أو منافع خاصة بعيداً عن المصلحة العامة ، بمخالفة ما تنص عليه القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح الحاكمة للعمل الحكومي.<sup>(٣)</sup>

(٣) **الفساد القضائي:** القضاء هو السلطة التي يُعول عليها الناس في التحكيم وفض المنازعات والخصومات واعادة الحقوق لأصحابها، ومن اخطر ما يهلك الحكومات والشعوب تسرب الفساد إلى السلك القضائي، فإن حدث ذلك فتلك علامة صريحة على تفشي الفساد في كل ميدان، إذ إنَّ فساد القضاء يعني ضياع الحقوق وتفشي الظلم وتلاشي فرص المساءلة. ومن أبرز أشكال الفساد القضائي ، المحسوبة والواسطة ، وما ينتج عن ذلك من اتهام بريء ، وتبرئة جاني ، وقبول الهدايا والرشاوى ، والشهادة بالزور ، وما يترتب عنها من هضم لحقوق الآخرين.<sup>(٤)</sup>

(١) السيد علي شتا ، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٩ ، ص٤٣ .

(٢) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص٤٧ .

(٣) د. حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٣ .

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

٤) **الفساد المالي:** وهو الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ، مثل مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وسرقة أموال كبيرة من ميزانية الدولة.<sup>(١)</sup>

٥) **الفساد الثقافي:** يُقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لديها مما يفكك هويتها وموروثاتها الثقافية ، وهو من أخطر أنواع الفساد؛ لأنه وعلى عكس الأنواع الأخرى من الفساد ، يصعب الاجماع على ادانته أو سن تشريعات تجرمه ، لتمتعه بحصانة ما يُسمى بحرية الرأي أو الابداع . وهناك صور عديدة للفساد الثقافي منها: المناداة بإحلال بعض القيم الاجنبية محل قيم وتقاليد ارستها تعاليم الدين الحنيف خاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام ومناهج التعليم.<sup>(٢)</sup>

٦) **الفساد الاجتماعي:** ويقصد به وجود خلل في القيم الاجتماعية ، ويُعد الفساد الاخلاقي صورة من صور الفساد الاجتماعي، فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأفراد، وما يلبث أن ينتشر في غالبية المجتمع ، ناشراً الرذيلة وسوء الأخلاق . ومن صور هذا النوع من الفساد أيضاً انتشار الفواحش بشتى اشكالها من الجرائم الجنسية ، والاتجار في البشر، وانتهاك الحُرّمات والاخلال بالأمن، وإذا اختل الأمن عن الخوف ، وانتشرت الجرائم بشتى صورها.<sup>(٣)</sup>

٧) **الفساد السياسي:** ذلك الفساد القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخابات أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة وسواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أم غير مادية باستخدام إجراءات أن الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشريعة القانونية السائدة.<sup>(٤)</sup>

(١) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٣) بيير لاکوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ .

(٤) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .



ويشتمل هذا النوع من الفساد على فساد التشريع والأجهزة التنفيذية والقضاء ، وفساد النظم الانتخابية ، والتلاعب بنتائج الانتخابات وفساد الاحزاب السياسية.<sup>(١)</sup> وعلى ضوء ذلك نستطيع تعريف الفساد اجرائياً بأنه (السلوك الإداري المنحرف الذي ينتهك المعايير أو القواعد الرسمية للمؤسسة الإدارية ، وتوظيف موارد وقدرات المؤسسة الإدارية لصالح فرد أو مجموعة أفراد عاملين في هذه المؤسسة بعيداً عن المصلحة العامة ، ويتمثل الفساد في مجموعة مختلفة من الافعال الإجرامية والمنحرفة مثل الرشوة ، واستغلال المنصب الإداري للمصلحة الشخصية والابتزاز ، والوساطة والمحسوبية في تعيين الاقارب والاصدقاء ، وهدر المال العام وتبذيره).

### ٣ جرائم الياقات البيضاء:

كان العالم (ادوين سذرلاند) اول من قدم مصطلح الجرائم الياقات البيضاء عندما عرفها بأنها (الجريمة التي يرتكبها فرد يتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية كبيرة ، ويخرق بها القوانين التي سنت لتتظيم نشاطه المهني).<sup>(٢)</sup>

وتعني تسمية (ذوي الياقات البيضاء) المسؤولين والموظفين ، ولا سيما الذين يعملون في المكاتب بعيداً عن اشعة الشمس والتراب والعرق ، فتكون ملابسهم نظيفة وياقاتهم بيضاء لتميزهم عن العمال الكادحين الذين يعملون خارج المكاتب في الشمس والهواء ويتعرضون للغبار ، فتكون ملابسهم متسخة دائماً ، وياقاتهم تتميز باللون الازرق أو الأسود ، وذلك لإلتصاق الغبار وذرات التراب بالعرق فتصطبغ الياقة باللون الازرق أو الأسود ، ولذلك تنسب اليهم تسمية (اصحاب الياقات الزرقاء).<sup>(٣)</sup>

ولذلك فإن جرائم ذوي الياقات البيضاء غالباً ما تنسم بأنها اولاً اقتصادية ، وثانياً تصدر من مسؤولين وموظفين كبار لهم سلطتهم ونفوذهم المؤثر في المجتمع ، ولهم وجهة واعتبار اجتماعي قد يكون مخيفاً للأخرين نتيجة لمسؤولياتهم وسلطاتهم ، فتكون

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٠.

(٢) جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية - بحث منشور في مجلة دراسات عربية

- المجلد (٣) ، العدد (٤) ، معهد الدراسات - بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤.

(٣) د. فتحية عبد الغني الجميلي ، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة ، دار وائل للنشر ، عمان ،

الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٧ - ١٤٨.

جرائم خطيرة في المجتمع ، وذلك لكون هؤلاء المجرمين غالباً ما يبعدون التهم عنهم ومحاطون بأسوار بشرية تدفع عنهم الشكوك ويعدون آليات لهم لتنفيذ الجريمة ، وكذلك خطورة هذه الجرائم من الناحية المادية ، اذ ان اصحاب الياقات البيضاء تكون سرقاتهم وتزويرهم للوثائق كبيرة جداً.<sup>(١)</sup>

كذلك عرف (بونجير) هذه الجرائم بأنها إجرام اقتصادية تنمو وتتطور في المجتمعات الرأسمالية التي تعلم مرتكبيها حب الثروة والمال والحصول عليه بعدة فرص تعتمد على الحيلة والخداع وسرقة أموال الناس.<sup>(٢)</sup> اما (هربرت ايدلهارترز) فيعرفها بأنها (الجرائم التي تقترب من الموظفين الصغار ، كالمحاسب الصغير في المصرف ، وقد ترتكب كذلك من قبل رئيس شركة كبرى ، فهذه الجرائم لا تتحدد على اصحاب المراكز المرموقة فحسب ، بل تعتمد على موقف الشخص الذي يدفعه لارتكابه هذه الجرائم).<sup>(٣)</sup> وبموجب هذا التعريف يمكن تقسيم جرائم الياقات البيض إلى قسمين:

اولاً: الافعال التي يقوم بها المدراء والمسؤولون والمهنيون اصحاب المواقع المهنية المتوسطة في المؤسسات العامة والخاصة.

ثانياً: الافعال الإجرامية التي يقوم بها اصحاب النفوذ والسلطة مستغلين مناصبهم ومسؤولياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأغراض الخاصة والشخصية والمصلحية ، بهدف جمع الثراء والريخ السريع غير الشرعي وبوسائل ملتوية وغير شرعية مثل الرشوة والتزوير والنصب والاحتيال وغيرها.<sup>(٤)</sup>

(١) د. نوح عز الدين عبد الرزاق ، الاعلام العراقي ومكافحة الفساد ، مجلة دراسات سياسية ، العدد ١٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٥٠.

(٢) د. هادي صالح العيساوي ، اضافات نظرية في علم الاجتماع نفسية - اجتماعية - جنائية ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١١٩.

(٣) د. رباح مجيد محمد الهيتي ، ثقافة الفساد الاداري في العراق ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، بغداد - بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٦٧.

(٤) فاديا قاسم بيضون ، من جرائم اصحاب الياقات البيضاء: الرشوة وتبييض الاموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣.

وعلى ضوء ذلك نستطيع تعريف جرائم الياقات اجرائياً بأنها (الجرائم المنظمة التي يقوم بها أفراد متعلمون ومن اصحاب الدخل العالي وشاغلي المواقع الرسمية العليا والمتنفذين في التنظيمات الرسمية ، يقومون باسم التنظيم الرسمي الذي يعملون فيه بارتكاب جرائم استغلالية وابتزازية لصالحهم الخاص وليس لصالح التنظيم الرسمي ، مثل جرائم الفساد الإداري والمالي والتزوير والتهرب الضريبي وتبييض الأموال).

### المبحث الثاني

#### عناصر العلاقة المشتركة بين الفساد والجريمة المنظمة

يمكننا القول بقراءتنا السابقة لمفاهيم الفساد والجريمة المنظمة وجود نقاط مشتركة بين هاتين الظاهرتين تساهم في تعزيز العلاقة المشتركة بينهما وتزايد مخاطرها على امن واستقرار المجتمع الانساني، ويمكن الاشارة إلى هذا التشابه بتوضيح بعض اوجه المقارنة بين الفساد والجريمة المنظمة بالجدول رقم (١).

#### جدول رقم (١) يوضح بعض اوجه المقارنة بين ظاهرتي الفساد والجريمة

##### المنظمة

م	عناصر المقارنة	الفساد	الجريمة المنظمة
١	طبيعة الظاهرة	ذات طبيعة وظيفية واقتصادية	ذات طبيعة اقتصادية وتجارية في المجالات كافة
٢	من حيث التنظيم	تنظيمية أو فردية	منظمة
٣	من حيث أساليب ارتكابها	تتميز بالسرية دون اللجوء للعنف	تتميز بالسرية مع احتمالات اللجوء للعنف
٤	من حيث نظرة المجتمع المحلي	تختلف الآراء حول بعض انماطها	إجماع المجتمع المحلي على رفضها
٥	من حيث نظرة المجتمع الدولي	هناك إجماع حول تجريم فساد الموظفين العموميين المفضي إلى الارتشاء واختلاس المال العام والاضرار بالعدالة ، واختلاف حول بعض انماط الفساد الاخلاقي والاجتماعي	هناك إجماع حول رفض واستهجان الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف صورها
٦	من حيث نطاق	النطاق الوطني وعبر الوطني	النطاق عبر الوطني

	انتشارها		
لا يوجد خلاف حوله بوصفه سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة	لا يوجد خلاف حول مفهوم الجماعة الإجرامية المنظمة واستهجان انشطتها وأهدافها	من حيث التعريف الأكاديمي	٧
لم تُقدم تعريفاً للجريمة المنظمة ، واكتفت بتجريم أفعال الرشوة ، واختلاس المال العام والإضرار بالمصلحة العامة وإعاقة العدالة	لم تُقدم تعريفاً للجريمة المنظمة ، واكتفت بتجريم الجماعات الإجرامية المنظمة ودعت إلى تجريم انشطتها وتجريم المشاركة فيها وجرائم غسل الأموال وجرائم الفساد	تعريف الاتفاقيات الدولية	٨
لم تقدم تعريفاً لجريمة اسمها الفساد ، إلا انها عرفت وجرت أفعال الرشوة ، اختلاس المال العام ، إساءة استعمال السلطة وإعاقة العدالة وغسل الأموال	لم تُقدم تعريفاً للجريمة المنظمة ، إلا انها شددت العقوبة على الجرائم التي ترتكبها عصابات إجرامية حتى ولو لم تكن تعمل بصفة مستمرة	تعريف القوانين الوطنية	٩
أفراد أو جماعات تشغل وظائف عامة	جماعات إجرامية منظمة تعمل بصفة مستمرة	من حيث نوعية الجناة	١٠
أفراد ومجتمعات ودول ومنظمات	أفراد ومجتمعات ودول ومنظمات	من حيث الضحايا	١١

يتضح لنا بالجدول رقم (١) أنّ هناك مؤشرات واضحة في طبيعة ومفهوم الجريمة المنظمة وعرض أنماطها، تفصح عن علاقتها بالفساد لتشكل في جوهرها جرائم مهددة لأمن واستقرار المجتمع وفوضى اجتماعية.

ولعل من أبرز نقاط التشابه بين ظاهرتي الفساد والجريمة هو تميزهما بطابع (التنظيم)؛ إذ تشير كلمة التنظيم إلى الجريمة الجماعية المستمرة التي تشترك فيها عدة عناصر، ولكل عنصر فيها جزءاً محدداً من المهمة ، بحيث يكون كل فرد مكملاً للآخرين.

فضلاً عن ذلك، فإنّ لكلمة التنظيم مدلول واسع وهي لا تقتصر على عدد العناصر الإجرامية المشاركة في تنفيذ عمليات الإجرامية فقط ، ولكن يمتد مفهوم التنظيم ليشمل أيضاً أساليب ادارة المنظمة الإجرامية، وطرائق تجنيد أفرادها وتدريبهم وادارة امكانات المنظمة الإجرامية بمختلف شؤونها المالية والفنية والقانونية.

ووفقاً لذلك، فإن الجريمة المنظمة تأخذ طابع الاحتراف المعتمد على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق والمدعم بالإمكانات المادية التي تمكنه من تحقيق اغراضه بمختلف الوسائل المتاحة التي يشرف عليها مجرمون محترفون يمثلون العصاية الإجرامية في تنفيذ النشاط الإجرامي وتحمل كافة نتائجه ، مع إبقاء رموز وقادة العصاية المنظمة بعيداً عن مسرح الحوادث؛ إذ يقومون بمهام ضرورية تليق بمكانتهم.<sup>(١)</sup> وينطبق ذلك ايضاً على ظاهرة الفساد بأشكاله المتنوعة؛ إذ ينظر إلى التنظيم على انه عملية أو وظيفة أو عمل غير شرعي يقوم به المدير من أجل تجميع اوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأهداف غير المشروعة مثل الحصول على المال أو الرشوة، فالتنظيم ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للوصول إلى الهدف بطريقة افضل وبأسلوب اكفأ.<sup>(٢)</sup>

وكذلك ما يعزز العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة ان كلاهما يشتملان على انماط وصور مختلفة من الافعال والسلوكيات الخارجة على القانون والمنافية لمعايير واخلاقيات المجتمع ، فالخروج على القانون ونظام المجتمع ما هو إلا نشر للفساد وإطلاق للمفسدين ، فعندما نأتي إلى ذكر صور ومجالات الفساد نجد يشتمل على الفساد الإداري ، والفساد القضائي ، والفساد الاجتماعي، والفساد السياسي ، كما ان هنالك فساداً فردياً وفساداً عابراً للحدود الدولية . وفي المقابل نجد ان للجريمة المنظمة ايضاً أنماط وصور إجرامية متعددة منها ما تكون ذات طابع محلي ولا تتجاوز حدود دولة معينة، كما قد تكون جريمة منظمة عبر الوطنية.<sup>(٣)</sup>

(١) محمد فاروق النبهان ، مكافحة الاجرام المنظم ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، السعودية ، ١٩٨٩ ، ص٤٨ .

(٢) سعود بن محمد النمر وآخرون ، الادارة العامة - الاسس والوظائف ، مكتبة الشقري ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٧ .

(٣) د. محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص٨٩-٩٠ .

وفي هذا الصدد قام المؤتمر العالمي حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الذي عقد في مدينة نابولي عام (١٩٩٤) بحصر قائمة من انماط الجرائم التي تعتبر جرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية وهي:<sup>(١)</sup>

(جرائم غسل الأموال ، جرائم تهريب المخدرات ، الفساد والرشوة ، الإفلاس كأداة للنصب ، جرائم الحاسب الآلي ، سرقة الملكية الفكرية ، تهريب الأسلحة، الإرهاب ، خطف الطائرات ، القرصنة البحرية ، سرقة سيارات الشحن ، تهريب الأشخاص ، الإتجار في البشر ، سرقة الاعمال الفنية والتراثية).

وعلى ضوء هذه العناصر المشتركة بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، صار من الطبيعي ان تتكون روابط وعلاقات متبادلة بين هاتين الظاهرتين تؤدي إلى ظهور انماط إجرامية معقدة تمتاز بالكثير من السمات والعناصر الجديدة من الجرائم المنظمة التقليدية، وتتسبب بأثار عميقة في الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع يصعب حصرها على المدى القريب ناهيك عن ان الجرائم التي صنفنا كأنماط من جرائم الفساد هي جرائم منظمة، والتنظيم الهيكلي للجريمة المنظمة يقوم على الفساد وبناء قنوات تنظيمية للتواصل مع المفسدين الذين تغلب عليهم المصالح المادية والشخصية على حساب المصلحة العامة والنزاهة الإدارية.

### علاقة الجريمة المنظمة بالدوائر الحكومية:

عادة ما تتواجد الجريمة المنظمة في المدن الكبرى المعقدة في تركيبها والضخمة في حجمها السكاني والنشطة في ابقاعاتها التجارية والمالية وبالرغم من وجود أجهزة امنية وشرطة متقدمة في المدن الرئيسية ، لكن علاقة رجال الشرطة بالمجرمين الفرديين تكون معروفة وهي المطاردة والملاحقة والمداهمة والقاء القبض والسجن وبالذات لدى المجرمين المعروفين بسجلاتهم الإجرامية أو المشبوهين، بينما الحالة تختلف عندما تتدخل العناصر السياسية والمنتفذة في الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها التنظيم الإجرامي ، عندها يحصل التعطيل والتستر والاختفاء وفي الملفات بطرائق مبتكرة.

(١) د. محمد الأمين البشري ، التحقيق في جرائم المستحدثة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،

وهذا الأمر يشير إلى تواطؤ بعض العناصر السياسية والمنتفذة مع زعماء العصابات الإجرامية من أجل الحصول على مكاسب مالية أو ممارسة الابتزاز لصالح الانتخابات البلدية أو البرلمانية.

فضلاً عن ذلك هناك نوع اخر من العلاقات بين اعضاء العصابة الإجرامية ، وبعض رجال الشرطة وهي الحصول على دفعوات مالية منتظمة لهؤلاء من قبل العصابة مقابل حماية الشرطة لهم بالادعاء بأنّها فشلت في القاء القبض على الجناة.<sup>(١)</sup>

وينطبق ذلك على الجهاز القضائي الذي يتعرض للاختراق من قبل العصابات الإجرامية ، فنجد احياناً القاضي الذي يغلق القضية أو المشروع القانوني الذي يركز على القوانين الإجرامية والأخلاقية ، وفي هذه الحالة تكون التنظيمات الإجرامية والفساد الحكومي وجهين لعملة واحدة ، لأنه في احيان كثيرة يكون الفساد والابتزاز في السياسة تمثل ممارسات إجرامية ضمن صلاحيات محدودة فضلاً عن كونها اغراءات حقيقية لقوانين محددة.

### آليات عمل التنظيمات الإجرامية المنظمة:

تلجأ التنظيمات الإجرامية إلى مجموعة من التكنيكات والآليات وتستخدمها في تنفيذ النشاطات الإجرامية وضمان عدم ملاحقتها وكشفها من قبل الأجهزة الأمنية والقانونية، ومثل هذه الآليات تكون وثيقة الصلة بالسياق التنظيمي الذي تخدمه، وتعكس طبيعة الجماعات التي يتألف منها هذا السياق، خاصة جماعات المجرمين المنظمين، والموظفين العموميين الفاسدين فضلاً عن أفراد المجتمع الذين يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها هذه التنظيمات الإجرامية.

وتتمثل ابرز آليات عمل الجريمة المنظمة في تنفيذ مخططاتها وعملياتها فيما

يأتي:

(١) د. معن خليل عمر ، الجريمة المنظمة والارهاب ، دار الشروق للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٣ ،

## ١ - الأفساد:

وتعدُّ هذه الوسيلة الرئيسية المفضلة لدى عصابات الجريمة المنظمة ، وهي تفضله وتقدمه على أساليب العنف والتخويف في ممارسة انشطتها وتنفيذ عملياتها ، اذ انه يحقق لها بهذه الوسيلة (الإفساد) تحاشي المحاذير والتداعيات التي تنجم عن العنف والتخويف، ولذلك تعتبر رشوة الموظفين العموميين والسياسيين المنتفذين في نظر الجريمة المنظمة الوسيلة المثالية والمناسبة تماماً لتأمين حماية نشاطاتها الإجرامية وتفادي الكشف والملاحقة من قبل الأجهزة القانونية ولتنفيذ عملياتها وتذليل ما يعوقها.<sup>(١)</sup> وتتعدد أساليب الرشوة التي تلجأ اليها الجماعات الإجرامية المنظمة ما بين (الرشوة المباشرة) التي تعني المبالغ المالية (صغيرة أو كبيرة) تبعاً لمقتضى الحاجة تدفع مرة واحدة أو على فترات لمدة معينة أو بشكل مستمر ، كما وانها قد تكون في صورة منافع مادية أخرى كالعقار والسندات والاسهم في المؤسسات والأنشطة التجارية والهدايا.

أمَّا الرشوة غير المباشرة فإنها تمثل الإسهام في تمويل الحملات الانتخابية والسياسية وايضاً الانسانية الدعائية التي يقيمها الساسة في الحكومة أو المعارضة ، بينما يشير الابتزاز إلى التهديد أو التلميح بإفشاء سر لا يرد له ان يُعرض وغالباً ما يكون بالتورط على وجه ما في مسألة اخلاقية أو اقتصادية أو سياسية لكبار الساسة والموظفين والمتنفذين في القطاع العام أو الخاص والبنوك والمؤسسات المالية الكبرى الوطنية وغير الوطنية وايضاً فرادى الناس ذوي المكانة ، ومن ثم التهديد بالفضح في حال عدم إتيان ما هو مطلوب.

## ٢ - غسل الأموال القذرة:

يمكن تعريف غسل الأموال بأنه (عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة

(١) المصدر نفسه ، ص ١٦٣.



اي شخص ارتكب جرماً لتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم).<sup>(١)</sup>

ويعدُّ بعض الباحثين أنَّ جرائم غسيل الأموال من الأنشطة المساعدة لتحقيق الاغراض من وراء الأنشطة الإجرامية الرئيسية أو التستر عليها ، وهي بمثابة محاولة لتوظيف الأموال المحصلة من الأنشطة الإجرامية الرئيسة للإجرام المنظم وتوظيفها في مشروعات مشروعة.

وعلى ضوء هذه العملية تعمل جماعات الإجرام المنظم على التسلل داخل المؤسسات التجارية أو الصناعية المشروعة في خارج دولها لتوظيف أموالها المستمدة من انشطتها الإجرامية نظراً للأرباح الضخمة التي تجنيها من ورائها ولا تحتاجها لتيسير انشطتها غير المشروعة أو تحتاج إلى النذر اليسير منها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن وجودهم في هذه المشاريع المشروعة يُسهم في إخفاء اعمالهم غير المشروعة ويموه مصدر الأموال الموظفة فيها، ومن ناحية ثالثة فإنَّ هذا التسلل إلى هذه المؤسسات المشروعة التي تعمل بالتجارة عبر الحدود يوجد قنوات أكثر اماناً لنقل بضاعة هذه الجماعات غير المشروعة، وقد يتخذ تمويه الأموال المكتسبة من أنشطة الجريمة المنظمة غير المشروعة صوراً مختلفة من ابرزها فتح أكثر من حساب مصرفي بأسماء زائفة أو وهمية أو التداخل في شركات التجارة أو العقارات أو في شركات لتوظيف الأموال المضاربة في سوق شراء الاوراق المالية وتحويل الأموال عن طريق شركات تجارية واتخاذ أكثر من اسلوب من الأساليب السابقة بحيث تنتوع فيصعب تتبعها.<sup>(٢)</sup>

وفي هذا المجال اقرت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي لبحث الجريمة ان المجرمين المنظمين قد تسللوا إلى (٥٥) مجالاً من مشروعات العمل المشروعة خاصة السيارات

(١) إبراهيم الحمود ، ظاهرة غسيل الاموال واثرها على الاقتصاد الوطني ، ندوة عقدتها مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، السنة العشرون ، العدد الثالث.

(٢) محمد محي الدين عوض ، الجريمة المنظمة ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد ١٠ ، العدد ١٩٥ ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥.

والنقل بالشاحنات وصناعات البترول والصلب والقماش والسجائر ، ومؤسسات المال والبنوك والفنادق والمطاعم والنوادي الليلية ونتاج الغذاء والنفايات.<sup>(1)</sup> وأكد الباحث الأمريكي (جيفري روبنسون) أنّ بريطانيا قد صارت مركز لغسيل الأموال القذرة ، التي صارت ثالث اكبر تجارة عالمية في الوقت الحاضر ، وان عمليات غسل الأموال القذرة قد دخلت في صميم النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة ، فضلاً عن ان نسبة كبيرة من المشروعات والانشاءات تُدار أو تدخل فيها هذه الأموال بشكل أو بآخر ، ويؤكد الباحث ان انتقال تجارة غسل الأموال عبر الاطلنطي بما يصاحبها من اعمال عنف صارت مسألة وقت فقط.<sup>(2)</sup>

### ٣- الفساد:

تعتمد الجريمة المنظمة على فساد الموظفين العموميين للمحافظة على بقائها وسيطرتها وزيادة أرباحها ، وكانت تستعين في هذا الفساد بالرشوة والمشاركة في الحملات السياسية وتدبير الاصوات الانتخابية وغيرها من وسائل للتأثير في رجال الشرطة وموظف الحكومة والقضاء ورجال الإعلام وأعضاء المجالس البلدية ورجال القانون وغيرهم من أعضاء الأجهزة البيروقراطية.<sup>(3)</sup>

ويحرص كل تنظيم إجرامي على إقامة وضع وظيفي داخله يطلق عليه اسم الفاسد (Corrupter)، والفرد الذي يشغل هذا الوضع هو الذي يُساوم ويشترى ويُهدد ويُرشى وهو فرد يتمتع بشخصية اجتماعية محبوبة في علاقاته مع أفراد الشرطة والموظفين العموميين أو اي فرد آخر يساعد أعضاء التنظيم الإجرامي في استمرار التحصين ضد امكانية القبض عليهم أو اقامة الدعوى أو العقاب . والشائع ان يختص هذا الفاسد في ادائه لدوره بقسم فرعي واحد من اقسام الحكومة ، ويعين غيره على قسم اخر فقد يختص فرد فاسد بأمر رجال الشرطة في المنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها

(1) M.B.Clinard, Sociology of Deviant Behavior, op.cit, p.168.

(2) Ibid, p.179.

(3) د. علي عبد الرزاق جلبي واخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١١.

ممارسات الفساد والجريمة المنظمة ، ويختص فرد اخر بجانب المحاكم وتوريط القاضي أو كاتب المحكمة أو المحضر أو ضابط المراقبة القضائية.(١)

وفي هذا الصدد اشار الباحث (شامبلز Chamblis) في كتابه عن الفساد إلى وجود علاقة بين الفساد والجريمة المنظمة والنظام الاقتصادي والسياسي من حيث الربح والسيطرة ، عندما اكد ان (النقود هي الوقود في الآلة الراهنة) ، والموظفون العموميين هم المكاسب التي تحافظ على استمرار تشغيل هذه الآلة، واولئك الذين اتوا بالنقود مهما كان مصدرها هم في وضع يمكنهم من جعل الآلة تجري على الطريق الذي يحدونه ، الذين ينتجون النقود من الجريمة هم الأشخاص الذين يحتمل إلى حد كبير ان يتحكموا في الآلة.(٢)

فضلاً عن ذلك فقد صارت الحكومة الأمريكية ذاتها بملايين دولاراتها والعاملين بها ، هدفاً للتحالف الإجرامي وقد اشارت ادارة الخدمات العامة إلى غزارة الفساد الذي ينخر في الحكومة . وقد كشفت إدارة التحقيقات الفدرالية عن حسابات سرية هائلة في البنوك تخص العاملين في (G.S.A) كان يستخدمها مقاولون من الحكومة - لبعضهم صلات بالتحالفات الإجرامية وكثيراً ما أسهمت الجريمة المنظمة في تمويل الحملات الانتخابية للصفوة السياسية على كافة المستويات السياسية في الولايات المتحدة ؛ بما فيها الانتخابات المحلية وعلى المستوى الولاية والمستوى القومي.(٣)

وقد اكد الباحث (بيرجس Burgees) على خطورة الدور الذي تؤديه التنظيمات الإجرامية في المجتمع بقوله (ان اتحاد الجريمة المنظمة يتناسك ببعضه بواسطة قادة اقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة وبواسطة قواعد للأخلاق بين اعضاء العصابات وبالمصاهرة والاتفاقيات مع رؤساء العصابات ، وبواسطة اكتساب الحماية القانونية من بعض أفراد الأجهزة الأمنية والقانونية الفاسدين).(٤)

(1) M.B.Clinard, op.cit. p.179.

(٢) د. علي عبد الرزاق جلبي واخرون ، مصدر سابق ، ص ٣١٢.

(3) M.B.Clinard, op.cit. p.179.

(4) Burgess & M.B.Clinard, Sociology Of Deviant Behaviour, Holt, Rinehart & Winston New York,1961, PP. 262-263.

وبموجب ذلك اتجهت التنظيمات الإجرامية إلى استخدام امكانيات وقدرات عدد من المحاسبين والمحامين والمستشارين الذين يحاولون جعل نشاطها متسقاً أولاً مع الأساليب المستخدمة في ادارة الاعمال المشروعة ، ويضمن ثانياً جعل هذه التنظيمات الإجرامية بعيدة عن متناول أجهزة العدالة الجنائية.<sup>(١)</sup>

وخير مثال على وجود الصلات والعلاقات الوثيقة بين انظمة الفساد وتنظيمات الجريمة المنظمة ما نجده بوجود الكثير من الأنشطة والممارسات الاجتماعية السلبية مثل ادارة دور اللهو وصلات لعب القمار وحانات الشرب ونوادي الرقص الليلية واماكن الدعارة ودور عرض الافلام الاباحية وغيرها من عروض التبرج والفجور ، نجدها تُصنف في الدول الغربية وكأنها مجرد ممارسات اجتماعية تحتاج إلى تنظيم ، ولا تُعد جرائم يُطالبها القانون الجنائي ، وبالتالي فإن هذه الأنشطة السلبية تقع في دائرة الاعمال التجارية التي تسيطر عليها عصابات الجريمة المنظمة ، وتقوم باستغلالها كأماكن لترويج المخدرات والأسلحة النارية والدعارة.

واشارت تقارير في هذا الصدد إلى ان عصابات الجريمة المنظمة مثل عصابات المافيا الروسية والياكوزا اليابانية والكامورا الايطالية والتراياد الصينية وغيرها ، تسيطر تماماً على اماكن اللهو وحانات الشرب والمراقص ودور العرض ، وتُمارس بذلك ما يأتي:

(٢)

اولاً/ المساهمة في ارتكاب الجرائم المنظمة التقليدية مثل الإتجار بالمخدرات والإتجار بالجنس وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة وجرائم القتل المأجور فضلاً عن جرائم الابتزاز .  
ثانياً/ العمل على استقطاب الموظفين العموميين ورجال القانون بشكل خاص ، وإغوائهم والسيطرة عليهم بشتى الطرائق، بدءاً من منحهم فرص الدخول المجاني وتقديم هدايا من الشراب والطعام ، وانتهاءً بالإغراءات المالية الكبيرة ، ووصولاً إلى ضمان تعاونهم عند تنفيذ الجرائم.

(١) عبد الكريم درويش ، الجريمة المنظمة عبر الحدود والقارات ، مجلة الامن والقانون ، كلية الشرطة ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، يوليو ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٣-١٠٤ .

(٢) د. محمد الأمين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥-١٠٦ .

ثالثاً/ استقطاب رجال الاعمال والسياسة وكبار الشخصيات بمختلف الوسائل وإدماجهم في جلسات اللهو مع النساء والشباب الشاذين جنسياً والنقاط صورهم في مواضع مشينة تُستخدم لاحقاً في الابتزاز والاستغلال.

رابعاً/ جذب رجال الشرطة والنيابة العامة والقضاة إلى المحلات التجارية والمطاعم والحانات ودور اللهو الخاصة بعصابات الجريمة المنظمة ، وإرضائهم بالهدايا والرشاوى حتى يكونوا لهم عوناً عند الضرورة ، خاصة فيما يتصل بتطبيق اللوائح المحلية والضوابط القانونية اللازمة لترخيص اماكن اللهو.

### المبحث الثالث

#### تطور العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة

##### اثر العولمة على العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة:

مما لا شك فيه ان العولمة تركت تأثيرات كبيرة في مختلف مناحي الحياة ، لأنها فتحت قنوات الاتصال الحر بين جميع دول العالم ، حتى صار العالم اشبه بالدولة الواحدة تتحرك الأموال والمعاملات التجارية بين مدنها وحدودها الدولية بيسر وسرعة فائقة . وعلى اساس التطورات المستمرة في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدتها القرن العشرون ادت إلى احداث مخاض تحويري ثوري كبير انتهى بولادة ثورة من تلك الثورات وهي ثورة (المعلومات والاتصالات) التي جعلت العالم كما يقول نيكسون على شفا انفجار للمعارف العلمية ، له من ضخامة عواقبه ان لا يدع شيئاً في العالم على حاله ،<sup>(١)</sup> إذ ان الثورة ادت إلى مزيد من التغييرات على مستوى الانتاج وأساليبه ، تلك الثورة سارعت نحو تحول عالمي باتجاه ظاهرة العولمة وبروزها بشكل أكثر وضوحاً كإحدى نتائج المجتمع الاتصالي،<sup>(٢)</sup> ان ثورة المعلومات مثلت مجموعة من التغييرات الأساسية أهمها تقنية

(١) ريتشارد نيكسون ، نصر بلا حرب ، اعداد وتقديم: محمد عبد الحليم ابو غزاله ، ط٢ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٣٢٥.

(٢) د. ياس خضر البياتي ، واقع الاعلام العربي وتحديات القرن القادم ، مجلة البحوث الاعلامية ، العدد ١٥ ، مركز البحوث والتوثيق الاعلامي والثقافي ، طرابلس ، ١٩٩٨ ، ص٣٢.

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

الاتصالات الجديدة لبث المعلومات وأجهزة الكمبيوتر ومعالجتها.<sup>(١)</sup> فأحدثت ثورة المعلومات تغيرات عميقة اختلفت كلياً عما كان سائداً خلال الثورة الصناعية نتيجة تأثيرات التكنولوجيا حتى على المضامين الاجتماعية والحضارية المجتمعية.<sup>(٢)</sup>

وإزاء ذلك ، وجدت عصابات جرائم الفساد المنظم المتداخلة مع عناصر الجريمة المنظمة الفرصة سانحة لها في ايجاد منافذ وطرق متنوعة للهروب بأموالها من دولة إلى أخرى بقصد التخفي واخفاء معالم الجريمة ، إذ وفرت لها ظاهرة العولمة الكثير من الحلول والفرص المتعددة لانتشار نشاطاتها الإجرامية بصورة خفية بعيداً عن أجهزة الرقابة والأمن ، وانماطاً من معاملات الاسواق والمناطق الحرة الخالية من القيود والرقابة القانونية ، وعلى ضوء ذلك لم يعد الفساد المنظم شأناً محلياً أو نشاطاً فردياً محدوداً ، بل صارت ظاهرة عابرة للحدود الدولية تتال نصيبها من مكاسب غير مشروعة في مختلف مراحل العمليات الاقتصادية ، داخل الدول وخارجها.<sup>(٣)</sup>

ومن ناحية أخرى ، فقد سهلت سرعة الاتصالات من نشاطات الجريمة المنظمة في تحويل الأموال بين مختلف دول العالم ، وهذا خلق الفرصة لعمليات غسل الأموال ، فهناك دائماً مجرمين متحفزين لاستغلال الفرص في ظل ضعف الرقابة والقانون الدولي ووجود الانظمة الاستبدادية في دول الجنوب والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد اوردت منظمة الشفافية الدولية ان دولاً مثل نيجيريا وتركمانستان تجذب المستثمرين من الشمال ، وان الاستثمارات تلك يستفيد منها قلة من أصحاب النفوذ والجاه فقط عن طريق الرشاوى ، فيشتروا مدخرات البلاد وينقاسموها مع الصفوة الحاكمة الأرياح ، وهناك مثل على غينيا

(١) ولتراب رستون ، اقول السيادة ، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري ، مراجعة د. ابراهيم ابو عرقوب ، دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٤ ، ص١٤-١٥.

(٢) د. صالح بن محمد المسند ود. عبد الرحمن بن راشد المهيني ، جرائم الحاسوب الآلي الحظر الحقيقي في عصر المعلومات ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، مجلد ١٥ ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٩.

(٣) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص١١٤.

الاستوائية ، إذ تم اكتشاف البترول على شواطئها ، إذ يتقاسم الحاكم واسرته وشركات البترول الأرباح ، وكذلك صار حاكم الكونغو السابق (موبوتو سيسي سيكو) ثرياً بسبب تجارة المجوهرات في حين تمزق الصراعات شعب تلك الدولة الفقيرة ، ويرى (كالدور) ان معظم الحروب الحديثة والصراعات في دول مثل سيراليون والشيحان والبلقان تغذيها المافيا الذين يستغلون ضعف القانون الدولي وتواطؤ السلطات المحلية الفاسدة من أجل تجارة السلاح وغسيل الأموال التي ادت كما تقول اليونيسيف إلى ذبح أكثر من مليوني طفل. (١)

لقد سهلت العولمة بل وخلقت الفرص للمجرمين ولجماعات الجريمة المنظمة حول العالم ، فمثلاً مع العولمة وبالذات البنوك ، صارت عمليات غسيل الأموال سهلة وكذلك الخدمات المالية ، ومثال على ذلك نجد ياكوزا اليابانية تمول الافلام الاباحية في هولندا ، والمافيا الايطالية تباع المخدرات في شوارع نيويورك، وتباع سيارات جنوب افريقيا المسروقة في موسكو ، وقراصنة الكمبيوتر قادرين على سرقة الأموال والمعلومات بسهولة والحال نفسه ينطبق على استغلال التكنولوجيا من قبل الجماعات الإرهابية. (٢)

لقد شجعت مجموعة من التطورات والتغيرات العالمية على توفير البيئة الملائمة للجرائم المنظمة عبر الحدود الدولية من ابرزها: (٣)

١- زادت سرعة وسهولة النقل الدولي كثيراً من قدرة الأشخاص والمنتجات الصناعية على عبور الحدود الوطنية ، ففي الفترة ما بين عامي (١٩٦٠-١٩٧٤) ارتفع مجموع المسافات التي قطعها المسافرون في إطار الرحلات الدولية التجارية من (٢٦) بليون إلى (١٥٢) بليون ميل ، ومع حلول عام (١٩٩٢) بلغ هذا الرقم ما بين (٦٠٠-٧٠٠) بليون ميل . وهذا الأمر أسهم في زيادة قدرات المنظمات الإجرامية

(1) Kaldor, S, New and old wars, Cambridge: polity, 1999.

(٢) د. عايد عواد وريكات ، نظرية علم الجريمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٣ ، ص٣٧٣-٣٧٤.

(٣) احمد وهدان ، الانعكاسات الامنية للعولمة ، (دراسة في اثر العولمة على الجريمة المنظمة)، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٤٤ ، العددان الاول والثاني ، مارس/ يوليو ٢٠٠١ ، ص٩٨-١٠٠.

المحترفة في اختراق الحدود الوطنية ونقل البضائع المهربة وتجارة المخدرات بسرعة بين مختلف انحاء العالم.

٢- ادى نمو التجارة العالمية إلى زيادة كبيرة في استيراد وتصدير السلع والخدمات المتنوعة . ففي عام (١٩٧٠) بلغت القيمة الإجمالية للواردات العالمية (٣٣٠،٩٤٠) مليون دولار . وبحلول عام (١٩٨٠) بلغ هذا الرقم (٢،٠٤٧،٣٠٣) مليون دولار . وارتفع في عام (١٩٩٠) ليلبغ (٣،٥٣٣،٣٨٣) مليون دولار . فضلاً عن ذلك ازداد استخدام الحاويات في نقل الشحنات التجارية ، فازداد استخدامها كذلك في تهريب كميات كبيرة من المنتجات غير المشروعة مثل المخدرات عبر الحدود الدولية ، ويبين هذا التطور قدرة المنظمات الإجرامية واستفادتها من معطيات العولمة.

٣- اقترن نمو التجارة الدولية بتطور الشبكات المالية ، وأسهم ذلك في تسهيل الاعتماد على عدد قليل من العملات الصعبة بوصفها وسيلة للمبادلات التجارية على الصعيد الدولي ، وتنامي المعاملات الاقتصادية عبر الوطنية ممّا أدّى إلى انتشار جرائم التهريب النقدي وغسيل الأموال القذرة.

٤- ادت ثورة النقل والمواصلات والاتصالات والمعلومات ووجود درجة من الفساد وضعف الشفافية والرقابة القانونية على حركة البضائع التجارية بين حدود بعض الدول ، إلى بروز سوق عالمية للمخدرات كسلعة ذات أهمية بالغة؛ إذ وجدت فيها عصابات الإجرام المنظم مجالاً لتحقيق عوائد وأرباح خيالية ، وفي هذا الصدد تشير بعض التقديرات بأن التجارة العالمية في المخدرات أبرز من التجارة العالمية في النفط ، وتقدم ارقاماً قد تصل إلى (٥٠٠) مليار دولار في السنة.

٥- ادى انتهاء الحرب الباردة، وانتصار الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ، وظهور الولايات المتحدة كقطب اوحده يدير ويوجه شؤون العالم ، وساعد انهيار الاتحاد السوفيتي على توليد بعض الاضطرابات والنزاعات الاقليمية في شرق اسيا وأوروبا ، مما اوجد فرصاً وضغوطاً جديدة للنشاط الإجرامي ، وكان نشاط الجماعات الإجرامية



المنظمة في بعض الحالات مصدراً لتحويل شراء الأسلحة من أجل النزاعات الإقليمية.<sup>(١)</sup>

#### ٦- الاستفادة من تكنولوجيا الإنترنت:

لقد استفادت جماعات الجريمة المنظمة من تكنولوجيا الإنترنت ومجالاتها المتعددة في التخطيط والتنفيذ لعملياتها الإجرامية، إذ ساعد التقدم التكنولوجي على نمو نشاطات الجريمة المنظمة الدولية، وذلك لكون ان سهولة الاتصالات بين التنظيمات الإجرامية اسهمت في تيسير الكثير من الأنشطة والعمليات الإجرامية، وارتكابها بسهولة أكثر من ذي قبل، فضلاً عن ذلك فإن التكنولوجيا الرقمية الجديدة جعلت أيضاً من الصعوبة تنفيذ القانون على أنشطة تلك التنظيمات الإجرامية وضعف امكانية كشفها من قبل الأجهزة الأمنية، إذ جعلت من الصعب مراقبة أنشطة تلك التنظيمات، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة في انجاز العديد من الافعال المخالفة وغير المشروعة بعيداً عن القانون.<sup>(٢)</sup>

وعلى ضوء ذلك، قامت جماعات الجريمة المنظمة باستغلال الامكانيات المتنوعة لتكنولوجيا الإنترنت في التهرب من ملاحقة أجهزة الشرطة والأمن، وذلك بعدة وسائل من ابرزها تأمين الاتصالات فيما بين اعضاء تلك الجماعات الإجرامية، والقيام بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت بهدف القيام بعمليات الاحتيال. فضلاً عن الاستعانة بتكنولوجيا الإنترنت في عمليات غسل الأموال بنقل وتحويل الأموال المسروقة عبر شبكة الإنترنت، وكذلك الاستفادة من الخدمات التجارية المتاحة عبر شبكة الإنترنت، والقيام بعمليات الشراء والبيع والسلع والمنتجات، وأيضاً الاسهم التجارية بالبورصات العالمية.<sup>(٣)</sup>

وحول تطور العلاقة بين جماعات الفساد وعصابات الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، فقد نشطت جماعات الجرائم المنظمة مثل جماعات المافيا الايطالية

(١) د. هاني خميس احمد عبدة، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٩١.

(2) Roy Godson, William J.Olson, "Internatioanl Organized Crime", Society, Vol (32), No (2), 1995, p.29.

(٣) احمد وهدان، مصدر سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

النشأة التي امتد نشاطها إلى دول أوروبا الغربية والشرقية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية ، فضلاً عن العديد من الدول النامية ، وبدأت جماعات الجريمة المنظمة تتخصص في أنشطة متعددة ابتداءً من المخدرات والدعارة إلى تجارة الرقيق الابيض ، وإلى المراهات السرية على سباقات الخيول والقمار ، والابتزاز ، وصولاً إلى تجارة السلاح غير المشروعة بما في ذلك مكونات السلاح النووي، والإرهاب السياسي وغسيل الأموال على مستوى العالم ، حيث اشارت تقارير جنائية أنّ عصابات المافيا الروسية تغسل أموالها في المانيا وتقوم بالتنسيق مع عصابات أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، وباستخدام بعض البنوك أو المؤسسات المالية في بعض دول جزر المحيط الهادي والبحر الكاريبي وغيرها من الدول التي يطلق عليها دول الملاذ التي ترحب بالأموال غير المشروعة والهاربة من ملاحقة السلطات الأمنية في الدول التي تزاول نشاطها غير المشروع على اراضيها . وايضاً تمكنت بعض عصابات الجريمة المنظمة من استخدام برامج الحاسبات الآلية لإعطاء تعليمات بنقل مبالغ كبيرة وعلى دفعات متفرقة لحساب اخر في نفس البنك أو بالتحويل إلى حساب في بنك اخر واستغلال الحسابات الراكدة في البنوك بالتعاون مع بعض الموظفين الفاسدين في تلك البنوك ، وفي هذا الصدد كشفت تحقيقات بنك (بارينج) الذي اقلس فرعه الموجود في سنغافورة ، وبنك (دايوا) الياباني ، وبنك الاعتماد والتجارة الدولية انها اعتمدت على الترحيب بالأموال غير المشروعة والحضارية بها في اسواق النقد العالمية لدرجة ان حجم التعامل في هذه الأموال تقدره بعض الدراسات بـ(٨٨٠) مليار دولار عام (١٩٩٢) ، وحوالي تريليون دولار في عام (١٩٩٦).<sup>(١)</sup>

لقد فرضت العولمة نفسها على سياسات واستراتيجيات التنمية والتجارة في مختلف دول العالم النامية والمتقدمة ، وصارت تشمل العديد من الأنشطة غير الاقتصادية مثل (تجارة المخدرات ، والإرهاب ، ونقل المواد النووية ، وغسيل الأموال غير المشروعة) .

(١) د. حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، ط ١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٨-١٥٩ .

وهذا التنامي في تيار العولمة قابلة في نفس الوقت تراجع دور الدولة التي صارت تواجه ضغوط العولمة على احد المستويات وتواجه الحركات الجماهيرية على مستوى اخر .

وعلى ضوء ذلك ، نجد ان تنظيمات الجريمة المنظمة ومن أجل توسيع نشاطاتها في مختلف الدول العالم ، بدأت تلجأ إلى التعاون مع رؤساء الدول ودفع الأموال والرشاوى اليهم من أجل نقل العمليات الإجرامية إلى هذه الدول وتعزيز أرباحها المادية وتخفيف القيود والرقابة الأمنيّة والقانونية على مختلف نشاطاتها الإجرامية ، فعلى سبيل المثال ؛ لدى عصابات المخدرات في المكسيك من المال أكثر بكثير من المال الذي تمتلكه الحكومة ، لهذا لا تجد هذه العصابات صعوبة في توظيف المهريين وذوي المهارات التقنية العالية والجواسيس والقتلة.<sup>(١)</sup> وقد يكون اعتراض اعمالهم من قبل الشرطة أو الأجهزة الحكومية سبباً في إلحاق اضرار كبيرة بأفراد الشرطة أو الحكومة نفسها ، وفي أحيان كثيرة ايضاً يكون الصحفيون الاستقصائيون أو المحققون الاستقصائيون مصادرهم تحت طائلة الخطر إذا ما حاولوا اختراق عمل هذه الشبكات الإجرامية المحترفة.<sup>(٢)</sup>

وتمثلت أبرز صور التعاون والتداخل بين الفساد والجريمة المنظمة في ظهور ظاهرة الأنشطة الإجرامية التي بدأت في أواخر عقد التسعينات والمافيا الروسية وفق ترتيبات سياسية تؤدي فيها الأجهزة الاستخباراتية مثل (CIA) و(KGB) دوراً خفياً؛ إذ تمكنت تلك العصابات من السيطرة على تجارة النفط والغاز، الذهب، الفضة، البلاتينيوم وغيرها من الموارد الطبيعية لروسيا.<sup>(٣)</sup>

وفي المقابل تمكنت العصابات الروسية من السيطرة على بعض أنشطة الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسيطر عليها في الماضي إثنيات أخرى، ومن تلك الأنشطة جرائم الإتجار في المخدرات، المال المسروق، الأسلحة، الجنس الابيض، والدعارة، عبر الحدود.

(١) الصحافة الاستقصائية - المنهج التقني ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، العراق ، ٢٠١٤ ، ص٨٣-٨٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص٨٤.

(3) William Chambliss, Organized Crime in Russia – Organized Crime and the 21th, Century Seminar, Hong Kong, University of Hong Kong, 1999.

ورغم وجود أدلة تشير إلى تحويل جزء من عائدات تلك الجرائم المنظمة التي تُدار على مرأى من أجهزة الاستخبارات في كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لتوجيهات تلك الأجهزة ، فإنه يصعب متابعة حركة تلك الأموال والجهات المستفيدة منها ، ويرجع السبب في ذلك إلى دقة التنظيم الإجرامي وتعقيدات آليات التعاون بين أجهزة المخابرات وعصابات الجريمة المنظمة ، الذين يقفون خلفها من ذوي النفوذ والسلطان ، وهكذا صار لأركان الفساد والجريمة المنظمة دوراً في التحكم بالحياة السياسية في روسيا وموقفها الدولية.<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد أن الجريمة المنظمة صارت جريمة لها أبعاد دولية بفعل انتشار نشاطاتها في مختلف دول العالم، كما أنها صارت مشروعاً إجرامياً يتضمن أنشطة إجرامية متعددة ، ويشرف عليها أو يشارك فيها عدد كبير من أفراد الجماعات الإجرامية وعناصر إدارية فاسدة وتكون لها أهداف معلنة وأخرى غير معلنة ، كما أنها صارت بمثابة تنظيمات ذات هياكل تنظيمية وإدارية معقدة ومتغلغلة في النظام الرأسمالي العالمي، وصارت منظمات إجرامية متعددة الجنسيات أيضاً مثل (الكارتلات الكولومبية) التي تعمل في تجارة العقاقير المخدرة ، و(الياكوزا اليابانية) التي تزاول التجارة غير المشروعة في السلاح والعقاقير المخدرة ونوادي القمار والاحتيال والجنس وغسيل الأموال ، وكذلك هناك (المنظمات الإجرامية النيجيرية) التي تقوم بنشاط التهريب والاتجار في المخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز وغيرها من النشاطات غير المشروعة ، فضلاً عن جماعات (الجريمة الروسية المنظمة) التي تمارس أنشطة الدعارة والاختيالات السياسية والاتجار في المواد النووية وفي الاعضاء البشرية ، والعقاقير المخدرة ، وتجارة السلاح غير المشروعة.<sup>(٢)</sup>

ومن ناحية أخرى صارت لجرائم الفساد العابرة للحدود الدولية متطلبات تنظيمية على مختلف المستويات التي تمر بها العمليات الاقتصادية والصفقات التجارية ، خاصة

(١) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

(٢) د. علي عبد الرزاق جليبي ، الجريمة المنظمة ورياح العولمة ، جريدة الاهرام ، مركز الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨/٨/١٤ ،

تلك الصفقات الكبيرة مثل صفقات الأسلحة وصفقات تحويل المشاريع التنموية الكبرى المختلفة وتوزيعها في سياق شبكات سرية يؤدي كل عنصر دوره في مرحلة محددة ، ابتداءً من مرحلة التفاوض حول الصفقات ومروراً بمراحل المصادقة عليها وتحويلها والتحكم في قنوات انسياب السلع والأموال وانتهاءً بجمع العائدات والاستحقاقات غير المشروعة ومن ثم التصرف فيها بالإخفاء والغسل والتهریب.<sup>(١)</sup>

وهناك العديد من الصور الشائعة للعلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة مثل المشاركة بين الموظفين العموميين مع عصابات الجريمة المنظمة في جرائم التعامل بالبنفايات السامة والاضرار بالبيئة وتجارة المعلومات السرية وأسرار الدول والحكومات. والجدير بالذكر أنّ جماعات الجريمة المنظمة صار لها من القوة الاقتصادية والسياسية ما يمكنها من الإطاحة بالأنظمة السياسية كأنّها صارت بمثابة دولة داخل الدولة وهو ما يعوق خطط وبرامج التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ويساعد على ذلك اتجاه معظم دول العالم إلى فتح أبوابها وحدودها ومصارفها واسواقها المالية والتجارية على كافة الدول للترحيب برأس المال وتنمية الاستثمار وتحفيز القطاع الوطني والاجنبي ، لكي يعاون في مجال الاصلاح الاقتصادي وتطوير هياكل الانتاج وهو الأمر الذي تستطيع عصابات الجريمة المنظمة عالمياً استغلاله للنفوذ والسيطرة مالياً واقتصادياً ويعاونها في ذلك طبقة بيروقراطية جديدة تمتاز بارتفاع معدلات الفساد الإداري والسياسي سعياً وراء التريح والكسب المالي غير المشروع على حساب المصالح القومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، كما يعاونها في هذا الاتجاه ظروف الدول النامية الصعبة التي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وضعف النظم الإداريّة ، وتدني السلوكيات والالتزام الاخلاقي وسيطرة الانفعالات غير العقلانية على التصرفات والسلوك الاجتماعي والعلاقات الجنسية غير المشروعة ، والمشكلات العائلية ونقص التكافل الاجتماعي والاتجاه إلى العنف (البلطجة) واستغلال النفوذ الوظيفي أو العائلي أو

(١) د. محمد الامين البشري ، الفساد والجريمة المنظمة ، مصدر سابق ، ص ١١٤.

غيرها.<sup>(١)</sup> مما يؤدي إلى ضياع الحقوق والإحساس بعدم وجود شرعية قانونية يحكم اليها الجميع.

ومن الطبيعي ان مثل هذا المناخ يعدُّ مواتياً ومشجعاً لعصابات الجريمة المنظمة دولياً لكي تعمل على استثماره على نحو يؤدي إلى تحقيق مآربها وأهدافها الصريحة والضمنية.<sup>(٢)</sup>

وخاصة القول إنَّ ما يضيفي على ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة الأهميَّة والخطورة في المجتمع المعاصر اتجاهها نحو الطرائق والأساليب الحديثة في ارتكاب السلوكيات والافعال الإجرامية التي يصعب ملاحقتها من أجهزة الشرطة والقانون وخروجها عن الأساليب والهيكل التقليدية القديمة لتصبح أكثر سرية وأكثر تعقيداً، وتمثلت ابرز التحولات الجديدة التي طرأت على نشاط هاتين الظاهرتين الإجراميتين:

١- استخدام التقنيات الحديثة من نظم المعلومات والاتصالات الحديثة (الإنترنت) في تنفيذ عمليات إساءة استخدام السلطة وتلقي الرشاوى والعمولات وارتكاب الجريمة المنظمة وإخفاء مصالحها وحماية تنفيذها.

٢- وضوح دور التنظيم في تنفيذ الجرائم لتظهر الجريمة التنظيمية ( Organizational Crime) التي تقوم على المؤسسية ، وليست الجريمة المنظمة ( Organizational Crime)،<sup>(٣)</sup> القائمة على القدرات الشخصية لأعضاء العصابات الإجرامية المعروفة.

٣- الدور الايجابي للوظيفة واختصاصاتها وسلطاتها في دعم نشاطات الجريمة المنظمة يرافقها في المقابل غياب نظم المحاسبة والمساءلة المؤسسية واقتصارها على محاسبة الموظف الذي يشغل درجات دنيا أو يعمل مؤقتاً.

٤- تتضافر عناصر الفساد السياسي والاجتماعي والاخلاقي الناجم عن التداخل بين الجريمة المنظمة والفساد.

(١) د. علي عبد الرزاق جليبي ، مصدر سابق.

(٢) د. حمدي عبد العظيم ، مصدر سابق ، ص١٦٠.

(3) Koichi Miy, Organizational in Contemporary Societies, Tokyo, Kodan – sha, 2003.

اساس العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد:

نستطيع القول بناءً على دراستنا لمفهومي الجريمة المنظمة والفساد وخصائصها المشتركة، بأنَّ العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد هي علاقة مترابطة وتبادلية ، فكلاهما يكون سبباً لوجود الآخر، وذلك يرجع لكون الجرائم التي صنفنا كأنماط من جرائم الفساد هي في معظمها تشكل جرائم منظمة ، كذلك فإن الهيكل التنظيمي للجريمة المنظمة يقوم على جرائم الفساد ، وينطبق مع المفسدين؛ إذ نجد هناك تشابهاً وتطابقاً بين ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، لكن السرية التي تتميز بها أنشطة وعمليات تلك الجريمة تحول دون الكشف عن أبعاد تلك العلاقة الموجودة بين مرتكبي الجرائم المنظمة والفساد بشكل واضح،<sup>(١)</sup> ولاسيما في ظل التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات المعاصرة مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي التي تمكن الرؤوس الكبيرة للجماعات الإجرامية المنظمة من العمل عن بُعد.

ومِمَّا لا شك فيه ان هناك قوى جذب بين قطبي هذه المعادلة الثنائية؛ إذ تتجذب الجريمة المنظمة إلى البيئة التي ينتشر فيها الفساد بشكل واسع ، وفي حالات عديدة تستخدم الياتها ووسائلها المتنوعة في إفساد الموظفين لتضعهم في دائرة الفساد (الذي يقوم به اصحاب الياقات البيضاء) ، وفي الوقت نفسه يكون قطب الفساد مفتوحاً ومُرحباً لنشاط الجريمة لكي يفعل إفساده ويوسعه ويعمقه في مؤسسات العمل الرسمية ، بمعنى آخر أنَّ كلاهما يغذي الآخر بنشاطه الخاص به ، وكلاهما يمثلان اختراقاً للقانون وإيذاء المجتمع وتشويه أخلاقه وتوهين ضوابطه وإهدار طاقته الاقتصادية وتحجيم الشفافية وإعاقة التقدم المؤسسي وعرقلة الانماء البنائي.<sup>(٢)</sup>

ولذلك نجد بتحليل خصائص ومميزات ظاهرتي (الجريمة المنظمة والفساد) وجود الكثير من الصفات المشتركة بين هاتين الظاهرتين ، ومن أبرزها:<sup>(٣)</sup>

(١) حسينة شروق ، العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد ٥ ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦١.

(٢) د. معن خليل عمر ، الجريمة المنظمة والارهاب ، مصدر سابق ، ص ١٦٠-١٦١.

(٣) د. عبد الصمد سكر ، الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٩٩-١٠٠.

- ١- إنَّ ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة تتخذان من المال والنفوذ سلاحاً لتحقيق أهدافهما.
- ٢- إنَّ ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة تستخدمان العنف والابتزاز والاغراء والترهيب من أجل تحقيق مصالحهما.
- ٣- إنَّ عناصر الجريمة المنظمة والفساد تستعمل التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في انشطتهما الإجرامية.
- ٤- تعتمد عناصر الجريمة المنظمة والفساد على اتباع السرية البالغة في المعاملات والاتصالات من أجل إخفاء نشاطتهما الإجرامية بعيداً عن الرقابة الأمنية والقانونية.
- ٥- توجد عوامل مشتركة وعلاقة واضحة لمختلف الأنشطة الإجرامية المشتركة بين جرائم الفساد والجريمة ، تساعد على انتشارها فضلاً عن تبادل المنافع المادية والمعنوية بين مرتكبي تلك الجرائم.
- ٦- ان الجرائم المنظمة كالإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإتجار بالبشر بالأسلحة ، تقوم في اغلبها على استقطاب وإفساد الموظفين العموميين ورجال تنفيذ القانون واعوانهم ، والسيطرة عليها بشتى الوسائل لضمان تعاونهم في تنفيذ الجرائم. ونظراً لأن هناك العديد من انماط الجرائم المستحدثة التي تستخدم فيها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات ، والنظم الحديثة المستخدمة في المعاملات التجارية ، والمؤسسات المصرفية، وبرامج الحكومات الإلكترونية؛ لذلك سعت عصابات الجريمة المنظمة جاهدة لاختراق المؤسسات الرسمية العامة والخاصة لإتمام نشاطاتها الإجرامية ، وهو ما يتطلب منها تجنيد بعض من كبار الموظفين النافذين ورجال السلطة السياسية الفاسدين لتقديم العون اللازم واستدراجهم بمختلف صور الفساد مثل الرشوة والابتزاز وتوفير الحماية غير القانونية للبناء السياسي وغيرها من اشكال الفساد ، وبذلك تظهر ابعاد العلاقة القوية بين الجريمة المنظمة والفساد.
- وعلى ضوء نقاط التشابه بين الجريمة المنظمة والفساد ، ظهر لدينا تفاعل مشترك بين هاتين الظاهرتين مشكلة نمطاً إجرامياً جديداً نستطيع تسميته بـ (جرائم ذوي الياقات البيضاء المعاصرة) ، وتشتمل على نشاطات إجرامية سرية منظمة يشارك فيها



موظفين بيروقراطيين يحتلون مناصب عالية في المؤسسات الرسمية والاقتصادية هدفها الكسب غير المشروع ، ومثل هذه النشاطات الإجرامية تخترق أجهزة الدولة وتسكن فيها ، وتعمل من داخلها ادارياً وفنياً بالموظفين الحكوميين الذين يديرون المصالح الاقتصادية للدولة لصالح عصابات الجريمة والمصالح الشخصية ، فمن ناحية تشكل عصابات الفساد معبراً اماناً في مختلف مراحل تنفيذ الجريمة ، بنقل مدخلاتها وعائداتها وغسل أموالها والتأثير على العدالة الجنائية بشأنها . ومن ناحية أخرى تحرص عصابات الجريمة المنظمة على نشر الفساد وتوفير أسبابه واستقطاب العناصر الإدارية الفاسدة وتجنيب ضعاف النفوس من الموظفين الحكوميين في حلقاته، وبذلك نجد عصابات الجريمة المنظمة في انتشار الفساد حظها لأن بيئة المجتمعات الفاسدة هي الأماكن الافضل لترويج المخدرات وتجارة الجنس وممارسة الأنشطة المخلة بالأداب، مما يشكل خطورة بالغة الأهمية على المستويين الدولي والوطني في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للمجتمع الإنساني.

## المبحث الرابع

### خاتمة الدراسة

#### أولاً/ استنتاجات الدراسة:

١- إنَّ العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد هي علاقة طردية متبادلة، فكلما انتشر الفساد في المجتمع تفاقمت الجريمة المنظمة، وبالمقابل كلما تفاقمت الجريمة المنظمة وتضخمت عائداتها ، تطورت قدراتها على استقطاب المفسدين والتوسع في النشاطات المالية المخالفة للقانون والتأثير على مراكز النفوذ والسلطات.

٢- لم يكن من الممكن وقوع جرائم مثل الاتجار في المخدرات عبر القارات وغسل عائداتها ، والاتجار غير المشروع في معلومات أسلحة الدمار الشامل، والتهرب من الضرائب والاتجار في الاعضاء البشرية، ونشر ثقافة الجنس في وسائل الإعلام الجماهيري في بعض الدول دون وجود علاقات تعاون وثيقة بين عصابات الجريمة المنظمة وعناصر إدارية فاسدة داخل المؤسسات الحكومية في تلك الدول ومثل هذا التعاون يجعل من عناصر الجماعات الإجرامية تمارس نشاطات الإجرامية بشكل مخطط ومنظم يجعلها بعيدة في الغالب عن اعين الأجهزة الأمنية والقانونية.

٣- يشكّل الفساد وما يزال واحداً من ادوات الجريمة المنظمة وجزءاً من استراتيجيتها ومخططها؛ إذ تلجأ الجماعات الإجرامية المنظمة إلى أساليب الرشوة وتقديم العمولات المادية للمسؤولين الكبار في الوظائف الحكومية والسياسيين ذوي النفوذ وموظفي القطاع الخاص ، وذلك لضمان حمايتها وتجنب كشفها وتعطيل انشطتها الدولية . وتعتبر جماعات الجريمة المنظمة الأموال التي تدفعها كرشوة من قبيل الاستثمار الذي يزيد من فرص نجاحها، ويقلل مخاطر كشفها من جانب السلطات القائمة على تنفيذ القانون.

٤- إنَّ جماعات الجريمة المنظمة تساهم في نشر الفساد في المجتمع؛ إذ تلجأ أحياناً إلى ابتكار أعمال مشروعة لتستطيع بها دعم برنامجها الإفسادي؛ إذ تستخدم العائدات غير المشروعة في الرشوة وترسيخ النفوذ لتدعيم أنشطة وأهداف الجريمة المنظمة ، بينما تستخدم الاعمال المشروعة التي تمتلكها لتوفير حوافز ومكافآت كشكل من

- اشكال الرشوة المستترة ، وبذلك تتغلغل الجريمة المنظمة في نسيج المجتمع وتمارس نفوذاً على العمليات السياسية ، إذ يكمن الخطر في قيام المسؤولين العاملين الفاسدين بكسر القواعد القانونية لخدمة مصالح الجماعات الإجرامية غير القانونية.
- ٥- ان ما يزيد من خطورة ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة في المجتمع المعاصر ، توظيفهما للطرق والأساليب الحديثة في ارتكاب السلوكيات والافعال الإجرامية التي يصعب ملاحظتها من قبل أجهزة الشرطة والقانون ، فضلاً عن الابتعاد عن الأساليب والهياكل التقليدية القديمة لتصبح نشاطاتها أكثر سرية وأكثر تعقيداً.
- ٦- تشكل العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة بمثابة علاقة الروح بالجسد ، فكل منهما يُشكل سبباً ونتيجة للأخرى ، كذلك ان كل منهما يغذي الآخر ، إذ تشكلت على اثر هذه العلاقة تنظيمات إجرامية محترفة تتميز بتعدد بنائها التنظيمي وتتنوع أهدافها الإجرامية، واتساع نشاطاتها في النطاق الوطني وعلى النطاق العالمي وتتمتع بصلات وعلاقات وثيقة مع كبار المسؤولين البيروقراطيين واصحاب القرار السياسي في بعض دول العالم ، وتتبادل بها المنافع والخدمات الاقتصادية والمالية ، وتمكن التنظيمات الإجرامية من زيادة مكاسبها المادية وضمان الحصانة من الملاحقة القانونية ، بصورة يمكن اطلاق تسمية (النموذج المعاصر لجرائم الياقات البيضاء) على هذه التنظيمات الإجرامية العابرة للقارات.

### ثانياً/ الحلول والمقترحات لمواجهة الجريمة المنظمة والفساد:

ان مواجهة ظاهرتي الفساد والجريمة المنظمة ، يسترعي اتخاذ مجموعة من الحلول والمعالجات على المستوى الدولي والمستوى الوطني على حد سواء للتقليل من مخاطر هاتين الظاهرتين على الأمن والسلم المجتمعي ، فضلاً عن تقليل استهدافهما للثروات المادية والبشرية للدول والمجتمعات ، وتتمثل ابرز هذه الحلول والمعالجات فيما يأتي:

#### • على المستوى الوطني:

(١) ينبغي العمل على تطوير وتحديث أجهزة الأمن والشرطة ، بحيث يتوفر لدى رجال الشرطة الصلاحية العلمية والقدرات الذهنية والنفسية والمعنوية اللازمة للعمل في

- مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد بكافة اشكاله ، فضلاً عن انشاء جهاز متخصص تتوفر فيه الإمكانيات الحديثة ويسند اليه مهمة اعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لرجال الشرطة حول طرق كشف ومحاربة العصابات الإجرامية المنظمة.
- (٢) ضرورة تدريس موضوعي الجريمة المنظمة والفساد في كليات الشرطة واقسام علم الاجتماع والقانون ضمن مادة علم الإجرام بهدف اعداد الطلبة فكرياً وثقافياً لمواجهة هاتين الظاهرتين الخطيرتين، وتشجيع الباحثين والمختصين بإجراء البحوث والدراسات والمؤتمرات العلمية.
- (٣) ينبغي العمل على تدريب كوادر الشرطة والأمن تدريباً خاصاً ومستمرّاً على كيفية مواجهة الانماط المستحدثة من الإجرام والسلوك الانحرافي ، وان يتضمن التدريب بصفة خاصة الاصول والأساليب العلمية الحديثة التي تتبع في كشف الجرائم وكيفية التصرف ازاء الجرائم المنظمة وعمليات الفساد الإداري والمالي ، وكذلك الامام الكافي بالنواحي الفكرية والاجتماعية والنفسية ودراسة العوامل والظروف الشخصية والبيئية التي قد تدفع الأفراد لارتكاب الجريمة ، على ان يظل هذا التدريب قائماً في مدة الخدمة حتى يتسنى الارتقاء بجهاز الشرطة من جوانبه المختلفة ويتحقق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والمهارة لدى الكوادر الأمنية في مجال التصدي ومكافحة الإجرام المنظم بكافة اشكاله.
- (٤) ينبغي العمل على تعزيز العلاقات الاجتماعية والتعاون المشترك بين رجال الشرطة والجمهور والمنظمات الشعبية المختلفة ، فالشرطة في الواقع ليس بإمكانها ان تمارس رسالتها الموكولة اليها على احسن وجه الا بمساعدة هذه الجهات، ولا شك ان تحقيق هذه الصورة المشرقة من التعاون من الممكن ان يكون اثراءً وكسباً حقيقياً للعدالة والكفاح ضد تنامي معدلات الجريمة وانماطها المستحدثة، ولا يتحقق ذلك الا بإقامة جسور التعاون والتفاهم بين المواطنين والشرطة واكتسابها لثقتهم في إطار قيم ومعايير العدالة للجميع وازالة الحواجز الوهمية السلبية القائمة على التسلط والقهر أو التعسف في استعمال السلطة ، والاكتثار من الندوات والحلقات الجماهيرية بين أجهزة الشرطة والمواطنين.

- ٥) العمل على توجيه مراكز خدمة المجتمع في الجامعات للارتقاء في برامج عملها، واهتماماتها وتأكيد العناية وبالتثقيف العام، والوصول إلى القطاعات والشرائح الاجتماعية المحتاجة فعلاً لجهود تلك المراكز، وذلك من حيث بث الوعي الإيجابي وقيم ومفاهيم الاستقامة والسواء، وسبل التعامل الصحيح بين الأفراد والجماعات، وتنظيم تلك المهمات في إطار ندوات ودورات ومعارض ونشرات وبرامج إعلامية.
- ٦) الحرص على توجيه وسائل الإعلام المختلفة توجيهاً رشيداً ، للعناية المدروس والمنظم لبناء مجتمع سليم من ظواهر الانحراف، وتقديم برامج اعلامية تعزز القيم الخلقية والسلوكية الإيجابية ، ومحاولة اعطائها أكبر نسبة ممكنة من المصادقية والإيجابية ، والزمها باحترام عقل وذوق القارئ والمشاهد، وذلك ببث الوعي الديني ، وتأكيد أهمية الاسرة ، وضرورة التحصيل العلمي والثقافي للشباب ، ودعوة جميع الفئات لتحمل المسؤولية الاجتماعية في التربية والتهديب والتوجيه السليم ، ومحاربة الظواهر المنحرفة والإجرامية.
- ٧) تشكل الثقافة الأمنية المبنية على النضج التربوي والوعي الفكري والثقافي للفرد قاعدة مهمة في التصدي لخطر الجريمة المنظمة والفساد ويقع على المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام الدور الاكبر في تعزيز فاعلية الثقافة الأمنية ، ومثل هذه الثقافة الأمنية تتحقق باتباع عدة وسائل أبرزها:
- أ- توعية أفراد المجتمع بخطورة الجريمة وأهمية الوقاية منها ، وان ثمن الجريمة لا يدفعه المجرمون وضحاياهم فقط بل أنّ المجتمع بأسره هو الذي يدفع الثمن.
- ب- توعية الفرد بأهمية دوره في مجال الوقاية من الجريمة والفساد ، تتشكل قنوات راسخة لدى أفراد المجتمع ان أجهزة الشرطة والأمن مهما بلغت كفاءتها وامكانياتها المادية والبشرية ، فإنها لن تتمكن ان تنجح في مهماتها بدون مشاركة أفراد المجتمع في الوقاية من الجريمة.
- ج- تشكيل الوعي لدى ابناء المجتمع بأهمية احترام القوانين؛ لأنّ احترامها والتقيّد بها هو الضمانة الأساسية لنشر الاستقرار والأمن ووقاية المجتمع من شرور الجريمة المستحدثة.

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

د- أهمية تزويد أفراد المجتمع ببعض المهارات الأمنية التي تساعدهم على الوقاية وحماية أنفسهم وممتلكاتهم من الجريمة، فضلاً عن أهمية تعاونهم مع رجال الشرطة في كشف الجرائم وحالات الفساد التي تحدث في المجتمع بتقديم المعلومات لهذا الغرض ، والتعاون مع أجهزة العدالة في تقديم الشهادة.

هـ- الإكثار من تقديم البرامج والمواضيع الأمنية في القنوات الفضائية التي تساهم في اكتساب أفراد المجتمع بعض المعلومات الأمنية حول أنواع الجرائم وأشكالها ونسبها وظروفها والعقوبات المقررة لها.

#### • على المستوى الدولي:

- (١) ضرورة التزام الدول بالاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفها المظلة التشريعية الأساسية لمكافحة الفساد ، وما يتصل بها من مبادئ المساءلة والحكم الرشيد وتأكيد الشفافية.
- (٢) إبرام المزيد من اتفاقيات التعاون المشترك في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد بأشكالها الحديثة ، وتعزيز التعاون القضائي وتسليم المجرمين فيما بين الدول ، وعقد المؤتمرات والندوات لتوحيد مفاهيم الجرائم المستحدثة وكيفية مواجهتها.
- (٣) تعزيز ودعم التعاون بين وزارات الداخلية والعدل على المستوى الدولي والاقليمي والعربي ، واقتراح سبل تنمية التعاون في مجال مكافحة الجريمة والمساعدة القضائية.
- (٤) تفعيل دور منظمة الانتربول وتعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة على المستوى الاقليمي والدولي بشأن تبادل المعلومات والوثائق عن الأفراد المشتبه في تورطهم في الجريمة المنظمة والفساد وعن المنظمات الإجرامية وأساليبها المتطورة في تنفيذ انشطتها الإجرامية وفروعها في مختلف انحاء العالم.
- (٥) إنشاء إدارة دولية متخصصة في مواجهة عصابات الفساد والإجرام المنظم عبر الدول، تساعد الدول في تمويلها بقاعدة بيانات دولية ، وتحفظ بينك معلومات عن العصابات المنظمة ونشاطها المعروف دولياً وتزويدها بكافة الوسائل التكنولوجية المتطورة من أجهزة انترنت واقمار صناعية.

***The Relationship between Corruption and Organized Crime  
A contemporary Modern of White-collar Crime  
-A Soial and Analytical Study-  
Ahmed Abdulaziz Abdulaziz \****

**Abstract**

This analytical study focuses on clarifying the new developments in contemporary crime, and monitoring the reasons and encouraging factors that strengthened the relationship between organized crime gangs and organizations of administrative and financial corruption in various countries of the contemporary world, most notably globalization and commercial openness between different parts of the world, in addition to the emergence of modern technologies from systems Information and modern communications such as the Internet, not to mention the spread of materialism among the peoples of the world, and these factors have encouraged the emergence of a contemporary model of (white collar crimes) that includes transnational organized crimes consisting of an alliance of organized crime gangs with some corrupt political and economic regimes in the world. Such as drug crimes, human trafficking, arms smuggling and money laundering. The study included four sections, the first section dealt with the theoretical framework of the study, while in the second section we dealt with the elements of the common relationship between corruption and organized crime. Recommendations and suggestions. The results of the study revealed that organized crime gangs are working hard to motivate employees, senior politicians and economists to engage in organized corruption, which contributes to a wider spread of both crimes, and the development and diversity of methods and patterns of these crimes, which constitutes a very

---

\* Asst.Prof/ Department of Sociology/College of Arts/University of Mosul.

العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة نموذج معاصر لجرائم الياقات البيضاء - دراسة اجتماعية تحليلية -

أحمد عبد العزيز عبد العزيز

---

important danger at the international and national levels in all economic fields. social, political and security.

**Keywords:** crime, economy, humanity.